

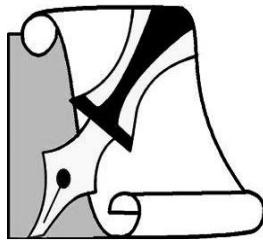


مزيج باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمذجي الشعري

تحليل للتطورات السياسية

الأمنية في «إسرائيل»



المؤسسة
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركبة للأمة.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

محور الشرّ الأميركي - الإسرائيلي وأعمال الشغب في إيران

1 - مدخل:

بعد الهجوم الأميركي - الإسرائيلي المنسق ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في حزيران من العام الماضي (حرب لا 12 يوماً)، تزايدت الدعوات لتغيير النظام الإسلامي واستبداله بالنظام الشاهنشاهي البائد، بحيث وصلت الوقاحة بالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى حد طرح إمكانية اغتيال القائد سماحة السيد علي الخامنئي، وإلى حد قول نتنياهو إنه «من الممكن جداً أننا نقف أمام اللحظة التي سيُقرر فيها الشعب الإيراني مصيره بيده».

ل الإيرانيين تجربة "شخصية" تاريخية مع الولايات المتحدة، التي عملت ولا تزال تعمل ليلاً نهاراً، وسراً وإعلاناً، لتخريب النظام في بلادهم. وفي عام 1953، نظمت الولايات المتحدة عملية انقلاب للإطاحة برئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطياً، محمد مصدق، وكان تعهد بتأمين حقول النفط لصالح الأمة الإيرانية؛ وهي خطوة اعتبرتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ضربة موجعة، نظراً لاعتمادهما على نهب نفط الشرق الأوسط في ذروة الحرب الباردة. وكان هدف الانقلاب دعم العميل الم雇佣 محمد رضا بهلوى، ليحكم شاهنشاهياً منفرداً، وتعيين رئيس وزراء جديد، هو الجنرال فضل الله زاهدي. وقبل الانقلاب، ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، إلى جانب جهاز المخابرات البريطاني، في تأجيج العداء لمصدق باستخدام الدعاية والإشاعات والأكاذيب الملفقة. وفي عام 1953، ساعدت وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات البريطاني "SIS" في جمع القوات الموالية للشاه وتنظيم احتجاجات مؤولة واسعة ضد مصدق، والتي سرعان ما انضم إليها قسم من الجيش. وأظهرت الوثائق أن وكالة المخابرات المركزية، بهدف توفير بعض الاستقرار لزاهدي، وفرت له سراً 5 ملايين دولار في غضون يومين من توقيعه السلطة لشراء ذمم كبار الضباط غير الوطنين.

وفي عام 2013، ثُشتَ وثائق رُفعت عنها السرية لوكالة المخابرات المركزية، تؤكد تورط الوكالة لأول مرة. وقد أقر الرئيس السابق باراك أوباما بتورطه في انقلاب عام 2009 الذي كان في الواقع احتجاجات واسعة النطاق عُرفت بـ "الحركة الخضراء"، اندلعت بتوجيهات خارجية بعد إعلان فوز الرئيس محمود أحمدى نجاد بولاية ثانية، والذي اتهمه المُتظاهرون المستأجرون بتزوير الانتخابات؛ وكانت مطالبهم بإنهاء الحكم وتغيير

النظام، والمطالبة بالديمقراطية المزعومة، اعتماداً على وسائل الحرب الناعمة والتصعيد الإعلامي، وتدويل المطالب، وربطها كذباً بحقوق الإنسان، واستخدام العقوبات كرافعة للغضب الداخلي. وهذا هو نمط الثورات الملوونة التي ليست هي مؤمرة خالصة ولا ثورات بريئة بالكامل؛ بل ظاهرة هجينة تجمع بين: سخط شعبي حقيقي واستثمار خارجي ذكي وخبيث لتحقيق أهداف جيوسياسية.

وبعد الإطاحة بمصدق، عزّزت الولايات المتحدة دعمها لبهلوبي في حكمه الاستبدادي الفاسد، مما أُجج المشاعر المعادية لأمريكا في البلاد لعقود. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي، خرج ملايين الإيرانيين إلى الشوارع ضد نظامه، الذي اعتبروه مجرماً وغير شرعى. وأطيح بالشاه في الثورة الإسلامية المُؤَفَّرة عام 1979، التي أنهت النظام الملكي وأعلنت بداية الجمهورية الإسلامية غير المنحازة لا إلى الشرق ولا إلى الغرب. (الاستفادة من جريدة الشرق الأوسط، 18/7/2025، بتصرف).

2 - إيران بين حربين: عسكرية وإدراكية:

لا يمكن فصل الاستهداف العسكري ضد إيران من قبل أميركا وإسرائيل" عمّا يُعرف بالحرب الإدراكية أو المعرفية، وهي نمط متقدّم من الصراع تسعى من خلاله القوى المعتدية إلى التأثير علىوعي المجتمع المستهدف، وضرّب نقطه بقياداته ومؤسساته، وخلق حالة من الشك والارتباك النفسي الجماعي، بما يسبق أو يواكب العمل العسكري. والاحتلال الإسرائيلي، وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية، يمتلكان خبرة مترافقّة في هذا النوع من الحروب، مما يجعل السيطرة على الفضاء المعلوماتي مسألة مركزية في أي مواجهة مقبلة.

ويعتقد الاحتلال الإسرائيلي أن الواقع الحالي، بوجود ترامب، يمثل فرصة تاريخية نادرة لتحقيق أهداف توراتية استراتيجية وجيوسياسية لطالما راودت أحلام عتاة الصهاينة. ويراهن محور الشر الأميركي - الإسرائيلي على أن الضغط العسكري والنفسي قد يفضيان إلى تفكك الجبهة الداخلية الإيرانية، بالاستناد إلى التحدّيات الاقتصادية والتنوع الإثني السياسي داخل إيران. إلا أن هذا الرهان ليس جدياً، وقد سقط تاريخياً في تجرب سابقة، أبرزها الحرب العراقية- الإيرانية، حيث أظهر المجتمع الإيراني قدرة عالية على إعادة إنتاج التماسک الوطني عند التعرّض لتهديد خارجي مباشر؛ بل وتحويل العدون إلى عامل تعبيئة داخلية يعزّز من شرعية الدولة بدلاً من تقويضها.

وهذه الحرب المفترضة الآن لن تكون كسابقاتها، ما سيتطلب استعداد حلفاء إيران لتقديم دعم أكبر وأكثر وضوحاً لها من ذي قبل. ويُنظر هنا تحديداً إلى روسيا والصين وكوريا الشمالية، إضافة إلى العراق واليمن ولبنان، وإلى الحلفاء الإقليميين من التنظيمات والقوى الالدولية. وعلى الرغم من التصعيد الخطابي الأمريكي المتنكر، إلا أن التورّط المباشر للولايات المتحدة في حرب شاملة ضد إيران يبقى محفوظاً بسقف سياسية وعسكرية واقتصادية دقيقة. فواشنطن تدرك أن أي انخراط واسع قد يعرض قواها العسكرية في المنطقة، وخطوط إمداد الطاقة العالمية، وأسواق النفط، لهزّات عنيفة، فضلاً عن انعكاساته المباشرة على الداخل الأمريكي والانتخابات. وبالتالي فإن محور الشر الثاني شعر أن ناره التي يُشعّلها في إيران أو في المنطقة ستُرتد عليه في مجتمعاته واقتصاده. وقد أثبت الرئيس الأمريكي ترامب، كما هو عدوانى ومتطرف ونزيق، فإنه سريع النكوص والعودة إذا تضمنت مجازاته خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما حصل في قراره المفاجئ في اليمن ضد جماعة أنصار الله، بعد سلسلة الإخفاقات التي تعرض لها التحالف الدولي الذي شكّله لفك حالة إسناد غزة (الاستفادة من موقع الخنادق، بتصرف).

3 - تقاسم الأدوار:

تحقق واشنطن وتل أبيب على هدف مركزي موحد هو: تحديد إيران كقوة إقليمية ممانعة دون الانزلاق إلى حرب شاملة عالية الكلفة. ومن هنا، تُفضلان الأدوات غير العسكرية، وعلى رأسها: الحرب الناعمة، والاحتواء الداخلي، والاستزاف الاجتماعي- الاقتصادي، وإعادة تشكيل السلوك السياسي من الداخل. وفي السياق تخوض إيران واحدة من أكثر المعارك الاستخبارية تعقيداً في تاريخها المعاصر؛ إذ تتحدى التقديرات عن نشاط أكثر من 55 جهاز استخبارات أجنبي على الساحة الإيرانية، حيث يؤدي اتساع الجغرافيا وطول الحدود وتعدد المنافذ، دوراً مساعداً في العمل الاستخباري والدعم اللوجستي المعادي. لكن، رغم هذه التحديات، نجحت أجهزة الأمن الإيرانية في تفكك عشرات الشبكات واعتقال عناصر مرتبطة بجهات خارجية، كشفت التحقيقات معهم عن هيكلية دعم متعددة المستويات، مع بروز دور لكلٍ من "إسرائيل" والولايات المتحدة في الجوانب التنفيذية والتقنية، في مقابل دور بريطاني في التخطيط وإدارة العمليات النفسية والتحريضية. وأسلوب الثورات الملونة يدرج هنا كأداة ضمن هذه المنظومة، حيث الولايات المتحدة تضطلع: بتصميم الإطار النظري والعملياتي ودعم مفهوم "التغيير الديمقراطي" ونزع الشرعية عن الدولة لا عن السياسات فقط، والاستثمار في خطاب حقوق الإنسان والتمويل

غير المباشر، واستخدام منظمات المجتمع المدني والمنصات الإعلامية مع تدريب ناشطين في الخارج. وهنا تؤدي أمريكا دور العقل الاستراتيجي والمنصة الدولية. أما الدور الإسرائيلي، فهو دور تخريبي – استخباري عبر الاختراقات المعلوماتية والعمليات السيبرانية وتسريب معلومات حساسة ضمن الحرب النفسية، وتضليل الفشل الاقتصادي، وضرب الثقة بين الشعب والنظام، ودعم شبكات معارضة، واستهداف رموز معنوية وأمنية، والتنسيق مع الإعلام الفارسي المعادي لخلق سردية "النظام المنهار" (الاستقدام من الذكاء الاصطناعي).

إثر اندلاع الاحتجاجات المعيشية في إيران، عملت السلطات هناك على احتواء الغضب الشعبي بخطاب اقتصادي، بالتوافق مع توجيهاته الانهيار إلى أطراف خارجية معادية. فقد انهم الرئيس الإيراني مسعود برشكانيان الولايات المتحدة وإسرائيل" بإدارة وتمويل أعمال الشعب بهدف زعزعة استقرار بلاده، مؤكداً أن حكومته أعادت هيكلة الاقتصاد، وداعياً المواطنين إلى الصبر حتى تظهر النتائج.

وفي المقابل، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن بلاده تراقب التطورات في إيران وتدعم ما وصفه بـ"تضليل الإيرانيين من أجل الحرية"، فيما نقل موقع "أكسيوس" عن مسؤولين أميركيين أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب يدرس عدة خيارات لدعم الاحتجاجات وإضعاف النظام، بينما سيناريوهات عسكرية ناقشها البيت الأبيض من دون اتخاذ قرار نهائي بشأنها. وفي ظل ضبابية المشهد، رفع الجيش الإسرائيلي مستوى الجاهزية وعزّز منظومات الدفاع الجوي، وسط تقديرات تشير إلى احتمال توجيه ضربة جوية أميركية لإيران في الفترة المقبلة (الأخبار، 2026/1/4).

وترى التقديرات الإسرائيلية أن سقوط النظام الإيراني ليس أمراً سهلاً، ولن يحدث خلال أيام أو أسابيع، في ظل غياب بديل واضح قادر على حكم البلاد. ورغم أن "إسرائيل" تتظر للقضايا بمنظار ضيق، إلا أن هناك العامل الصيني والباكستاني والسعودي، وهناك قضايا ترتبط بالنفط والأسلحة والذخيرة، مؤكداً أن "الأمور ليست بهذه البساطة؛ وليس فقط خط واشنطن طهران هو الذي سيحدد مصير النظام في إيران" (العربي، 2026/1/11). من ناحية أخرى، نجد أن المساعدة الإسرائيلية والأميركية للمجموعات الانفصالية الكردية والبلوشية والأهوازية ليست جديدة في الواقع، بل هي قائمة منذ عقود. إذ تتمتع التنظيمات الانفصالية الكردية، خاصة منها المتمركزة في شمال العراق، كـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" الإيراني وـ"منظمة كومله" وـ"حزب بيجال" وغيرها، بمثل هذه المساعدة منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003؛ وهو ما تطور باطراد منذ ذلك التاريخ، في ظل تصاعد مستوى المواجهة مع طهران. وعندما وقعت الاحتجاجات في خريف 2022، على خلفية وفاة الشابة

ذات الأصول الكردية مهسا أميني، وأداء التنظيمات الانفصالية الكردية دورٍ رئيسيٍ في تلك الاحتجاجات، ذهبت مجموعة من المُحلّلين الأميركيين، في تقرير نُشرَ على موقع «معهد دراسات الحرب» في الـ10 من شهر تشرين الأول 2022، إلى أن موجة الاحتجاجات التي شهدتها هذا البلد تُوفّر فرصة لاستقطاب الحركات الانفصالية في كردستان وسیستان - بلوشستان، لأعداد كبيرة من الأنصار في أوساط المُحتجّين، وتصعيد عملياتها ضدّ الجمهورية الإسلامية. كما سارعت شبكة «سي أن أن» إلى إعداد تقرير عن التحاقي شبابات كرديات من إيران بالمجموعات الانفصالية المسلحة المتمركزة في كردستان العراق للقتال في صفوفها. وبكلام آخر، لم يتغيّر المخطّط الفعلي القابل للتنفيذ في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو استغلال التناقضات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية في إيران للتدخل وإثارة انقسامات إثنية وطائفية فيها، تفضي إلى تفتيتها. والعامل الرئيس في رسوخ هذه المقاربة لدى هؤلاء، هو قناعتهم بوجود قاعدة اجتماعية وازنة مُوالية للنظام الإسلامي، تجعل من مشروع الإطاحة به انطلاقاً من المركز مهمّة شبه مستحيلة. وعليه، فالمطروح هو اتباع استراتيجية استنزاف طويلة الأمد ، وهو ما تمّ حتى الآن ومنذ زمن طويل، ومن ثم توجيه ضربة استراتيجية إلى قيادته وذراته، تُفضي إلى فقدانه السيطرة على الأطراف، وتشنّطي إيران كنتيجة لما تقدّم. (الأخبار، 16/1/2026).

4 - الفشل والتراجع:

في ظلّ ما بدا تراجعاً مؤقاً عن خيار الضربة العسكرية ضدّ إيران، تحركت الولايات المتحدة في اتجاه اتخاذ إجراءات أقلّ حدة، وإن أبقيت على لغة التهديد والوعيد، وأعلنت أنّ «كلّ الخيارات ما زالت على الطاولة». وفي خلفية التراجع الأميركي، تحدّثت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركيّة، عن طلب رئيس حكومة العدوّ، نتنياهو، من الرئيس ترامب، «تأجيل الهجوم المُخطط ضدّ إيران»، وذلك بدعوى أن الاحتجاجات الأخيرة في الجمهورية الإسلامية «لا تشكّل تهديداً جدياً قد يُطيح بالنظام». وهذا ما كان أيضاً، بحسب الصحيفة، محلّ جدل داخلي في الإدارة الأميركيّة، حيث طرحت تساؤلات حول مدى نجاعة الخيار العسكري، خصوصاً في ظلّ تحذيرات أطلقها بعض مُساعدِي ترامب من «مخاطر التورّط في صراع إقليمي لا يمكن ضبطه». أمّا السناتور الجمهوري المُقرّب من ترامب، ليندسي غراهام، فقلّ من شأن الحديث عن تراجع الرئيس، معتبراً أن العناوين التي تحدّث عن ذلك «غير دقيقة»؛ وكتب على منصة «إكس»: "انتظروا فقط... لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام".

على الجانب الإسرائيلي، بدا القلق واضحاً من تراجع حدة الاحتجاجات في إيران، والذي يفقد خيار الضربة مبرره وفاعليته. ونقلت «القناة 12» العبرية عن مسؤولين في الكيان، أنَّ الرسالة التي نُقلَّت إلى واشنطن هي: «ندعم أيَّ قرار تتذَّونه، حتى لو دفعنا ثمناً، لكنَّا لا نضغط في اتجاه شن هجوم». كما أكدَّت القناة وجود «خلافات داخل المؤسسة الإسرائيلية بشأن الموقف من إيران، حيث يدفع بعض المسؤولين، مثل المستشار السياسي لنتنياهو رون ديرمر، نحو تبني نهج أكثر تشديداً». ويأتي ذلك فيما يشير بعض التقديرات الإسرائيلية إلى أنَّ «أيَّ مواجهة مقبلة مع إيران لن تكون محدودة»، كما هو الحال مع «حماس» أو «حزب الله»، بل ستكون «شاملة، وستَّهدِف البنية التحتية المدنية والعسكرية على السواء». وفي هذا السياق، تربط تل أبيب بين التصعيد الحالي وال الحرب القصيرة في حزيران/يونيو الماضي، التي انتهت بتصفية أميركي لمنشآت نووية إيرانية، معتبرة أنَّ «واشنطن قد تكون بصدَّد التمهيد لهجوم مماثل، يفتح المجال أمام تحرك عسكري إسرائيلي أوسع».

(الأخبار، 2025/12/31). وأشارت صحفة وول ستريت جورنال إلى أنَّ «سبب تأجيل الهجوم الأمريكي هو عدم وجود قوة نارية كافية، وأنَّ الهجوم في الوضع الحالي لن يضرَّ النظام الإيراني» (عربي 21، 2026/1/16).

وعلى إثر ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى العقوبات الاقتصادية، وال الحرب النفسية، ودعم النزعات الانفصالية؛ إلا أنَّ هذه الأدوات فشلت هي الأخرى في تحقيق الهدف المركزي المتمثل في إسقاط النظام؛ وهو ما لاقته أيضاً جميع المحاوَلات التي بذلت في الاتجاه نفسه، والتي دائماً ما اصطدمت بعوائق كثيرة، لعلَّ أبرزها ما يلي:

أولها، أنَّ النظام الإيراني يمتلك كتلة شعبية صلبة مصحوبة ببنية عسكرية عقائدية. إذ، وخلافاً لعهد الشاه المقتول الذي اعتمد على جيش كلاسيكي ولاوه للفرد، تمتلك إيران، اليوم، بنية عسكرية متقدمة تتمثل في «الحرس الثوري» والجيش و«الباسيج»، وهي ليست مجرد أدوات أمنية وعسكرية، بل شبكات اجتماعية واقتصادية ممتدة في مختلف المحافظات، ما يجعل أيَّ انقلاب داخلي أو تدخل عسكري محدود، مغامرة غير محسوبة العواقب.

ثانيها، ما يوصَف بالوعي الشعبي وعقدة التدخل الخارجي؛ إذ إنَّ المواطن الإيراني، حتى وإنْ كان معارضًا للسياسات الاقتصادية، يمتلك وعيًا تاريخيًّا مترافقاً، وهو يُراقب ما جرى في أوكرانيا وفنزويلا، ويرى كيف تحولت شعارات الديموقراطية المُرْيقَة إلى أدوات لنهب الثروات وتفكك الدول. ولذا، ترفض شريحة كاسحة من المجتمع التدخل الخارجي تحت أيَّ ظرف، وتَتَصلَّب بوضوح بين المطالب بالإصلاح الداخلي ورفض الهيمنة الأجنبية.

ثالثها، أوراق القوة الإقليمية والصاروخية، والتي تُعتبر عاملاً رادعاً بوجه محاولات إسقاط النظام. ففي حين كانت إيران دولة معزولة عام 1953، فهي تمتلك اليوم نفوذاً إقليمياً وقدرة صاروخية حولت القواعد الأمريكية في المنطقة إلى أهداف محتملة، وأسقطت عملياً حواجز المساس بـ«إسرائيل» (عبر عملية «الوعد الصادق 1 و2»). رابعها، أنّ الرهان الأميركي على الضغط المعيشي عبر العقوبات - على واقعنته -، لم يتحوّل إلى أداة لإسقاط النظام؛ ذلك أن الشارع الإيراني يُوجّه غضبه نحو الفساد الإداري، وسوء الإدارة، مُقتنعاً في الوقت نفسه بأنّ العقوبات الأمريكية تشكّل عاملاً رئيساً في تعقيد الأزمات الاقتصادية؛ وهو ما يمنع تحويل احتجاجاته المطلبية إلى ثورة ملوّنة قد تستثمر فيها واشنطن. (الأخبار، 17/1/2026).

5 - «إسرائيل» وحسابات المستقبل:

من المؤكّد أنّ «إسرائيل» لا تنظر إلى ما يجري في إيران نظرة المُقرّجين، بل نظرة من يتهيأ ليكون طرفاً فاعلاً فيه: من صياغة السيناريو، إلى توجيه الإخراج، ثم تحديد لحظة الذروة للتدخل المباشر. ومن هنا، يفهم العمل، بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، على فعل كلّ ما يمكن فعله لدفع الاحتجاجات نحو التمدد، وتعزيز قوتها التنظيمية والشعبية، حتى عسكرتها، وصولاً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المشتركة: إسقاط النظام الإسلامي في إيران. على أن المقاربة العلنية في تل أبيب - رغم تصريحات رئيس حكومة العدو، نتنياهو، الداعمة للمُحتَجّين، أو تحذيراته من «عواقب فظيعة» في حال هاجمت إيران «إسرائيل» - تبقى مجرّد واجهة، فيما الجوهر يكمن في الصمت المحسوب، وفي التحرّكات الخفية، وفي التنسيق الأمني غير المرئي مع واشنطن، كما في الاستعدادات العسكرية والاستخبارية الجارية تحت السطح. ورغبة «إسرائيل» في إطلاق «الجولة الثانية» من الحرب ضدّ إيران، تبدو، في العمق، نابعة من قناعة لديها بأنّ الهجوم الأول لم يفشل في تحقيق الأهداف المعلنة منه فحسب، بل أسّهم في إرساء معاذلة «ردّع» إيرانية، يبدو القبول بها مستحيلاً بالنسبة إلى صناع السياسة الإسرائيليّين والأميركيّين. (الأخبار، 12/1/2026). وبالتالي فإنّ كلّ ما تفعله «إسرائيل» وأميركا منذ عامين، يقوم على فرضيّة ثابتة في عقولهما التخريبي، وهي أنّ هناك مركزاً لقوى المقاومة لا بدّ من تدميره قبل البحث عن الحصاد في الساحات الأخرى، وأنّ قوى المقاومة مُوحّدة فعلاً ليس في هدفها فقط، بل حتى في آليّات عملها؛ وكلّ ما يميّز هذه الساحة أو تلك عن غيرها، إنّما هو مُرتبط بظروف كلّ فريق من حلف المقاومة.

لكنّ سلوك العدو ظلّ خاصعاً لإدارة الولايات المتحدة، إنّما وفقاً لقاعدة تقول إنّه لا يمكن القضاء على المقاومة في ساحة واحدة وترك الساحات الأخرى.

ومن هنا، تقوم فكرة الهجوم الكبير على إيران في المرحلة الحالية على اعتبار أنّ جولة الأيام الـ 12 من حزيران الماضي لم تكن كافية لدفعها إلى موقع سياسي مختلف، وأنّ بقاء قدر من العافية داخل إيران يُؤْفِر لقوى المقاومة هاماً أوسع للعمل والاستعداد لجولات المواجهة المقبلة. وعليه، يصل ترامب، مُنسَحِّماً مع نتنياهو، إلى خلاصة مفادها أنّ المطلوب هو «قطع الرأس»، أي ضرب النظام في إيران، ليصبح بعدها كلّ شيء أسهل في كل أنحاء المنطقة. وبهذا المعنى، فإنّ الأهداف المركزية لأيّ حملة عسكرية أو أمنية أميركية - إسرائيلية ستَتَركَّز على استهداف مركز القرار الإيراني نفسه؛ ما يعني أنّ سيناريو اغتيال المُرشد الأعلى، سماحة السيد علي الخامنئي، مُدرج كبد أَوْلَى، إلى جانب تكرار المحاولة الفاشلة لاغتيال أعضاء مجلس الأمن القومي في حرب حزيران الماضي؛ وصولاً إلى توجيه ضربات قاسية وواسعة إلى مراكز الشرطة والأمن الداخلي بهدف خلق حالة من الفوضى الشاملة، من دون إغفال لجوء الأميركيين إلى شنّ غارات على موقع ومراكز عسكرية (الأخبار، 1/14، 2026، بتصرف).

في السياق، أكدّ مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، الجنرال في الاحتياط غيورا آيلاند، أنّ النظام الإيراني مُتماسِك، وأنّ إسقاطه ليس سهلاً، لأنّه تَعلَّمَ من تجارب كلّ الأنظمة الاستبدادية في شرق أوروبا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط، التي سقطت بعد انضمام جزء من الجيش للشعب الثائر.

ويمضي آيلاند في توسيع رفضه لتقديرات إسرائيلية قالت إنّ النظام الحاكم في إيران «قصة مُنتهِية»، بالقول: «تَعلَّمَ النظام الإيراني من تجارب مصر ورومانيا وغيرهما؛ ولذا شَكَّلَ جَيْشَيْنْ: جيش شعبي غير مُتَطَوّر للدفاع عن الحدود، وجيش آخر لحماية النظام، وهو أكثر تطواراً وقوة، ويملك أسلحة حديثة، وأكثر إخلاصاً للنظام، هو "الحرس الثوري". ويؤكّد آيلاند أنّ جرأة المُتظاهرين لا تكفي طالما أنّ المؤسسة العسكرية تقف إلى جانب النظام، وهذا برأيه مُتغيّر حاسم للمعادلة. ويتّابع: "لا توجد مؤشرات على تصدّع في المؤسسة الأمنية والعسكرية؛ لكن الثورة ستَتَجَحّ ولو بعد حين بسبب تراكم عدّة أمور لا يملك النظام أجوية لها: تدهور الحالة الاقتصادية بشكل كبير لدرجة فقدان الماء والكهرباء يومياً؛ وهذا يعني أنّ النظام لا يملك ما يَعِدّ به الإيرانيين أو تبشيرهم بما هو أفضل؛ ولذا فالإيّاس يتعمّق، وهذا يدفعهم للنزول إلى الشارع دون خوف. كذلك المنظومة الجوية غير قادرة على حماية البلاد من استهداف خارجي".

ورأى آيلاند أنّ هناك عدّة سيناريوهات محتملة الآن: «لا أحد يعرف ما هي القشة التي ستكسر ظهر البعير؛ لكن السيناريو المحتمل واحد من اثنين: تصدّع في المؤسسة العسكرية؛ وعندما نحن في وضع مختلف تماماً؛ وهذا يعني حرباً أهلية». ولذا سيُصدر (السيد) خامئني عندئذ تعليمات بإطلاق نار بشكل أقصى. والسيناريو الثاني: تدخل أمريكي. فالتهديد الأمريكي هو كيّدٌ مُرْتَدٌ. فإذا ارتدع الطرف الآخر فهذا ممتاز، وإذا لم يرتدع فهذا من شأنه النيل من هيبة ترامب وأمريكا». ويُضيف: «الإدارة الأمريكية متّددة حتى اليوم لأنها لا تعرف ما هي الأهداف التي سيَخدُم قصدها الثورة. فحتى الآن لا يوجد بنك أهداف أمريكي في إيران. وثانياً، إيران ستَرُد على قواعد أمريكية في المنطقة؛ وهذا ما تأخذه واشنطن بالحسبان». وخلص آيلاند للقول: إنّ جزءاً من التصعيد في الشارع الإيراني هو الاعتقاد بأنّ الإدارة الأمريكية بعد تجربة فنزويلا ستتدخل ضدّ النظام الحاكم في طهران؛ وفي حال لم تتدخل عسكرياً خلال أسبوع، ستموت الثورة التي تبدو متعلقة بأمريكا. لكن في المنظور البعيد، هذا النظام سيسقط». وعلى أية حال، تُبدي القيادة الإسرائيليّة حرصاً على عدم إظهار تدخلها المباشر في ما يجري داخل إيران، وذلك لاعتقادها بأنّ المُجاھرة بالتدخل يمكن أن تضرّ بـ«وضعية المُتظاهرين أمام الجمهور الإيراني»، ونُقِوي سردية الإعلام الإيراني الرسمي حول مسؤولية «إسرائيل» والولايات المتحدة عن الأحداث الأخيرة (القدس العربي، 12/1/2026).

وتلتقي القراءة الإسرائيليّة مع تقديرات الاستخبارات الأميركيّة على أنّ ما يجري يُمثل تحدياً جدياً للنظام، لكنه لا يرقى بعد إلى مستوى الانهيار. على هذا الأساس، تميل القراءة الإسرائيليّة إلى تبني سياسة الاحتواء وتجنب الهجوم المباشر في هذه المرحلة. فالتقدير السائد يرى أنّ أي ضربة عسكريّة خارجية ستؤدي إلى نتيجة عكسيّة، إذ ستدفع الشارع الإيراني إلى الالتفاف حول النظام تحت عنوان الدفاع عن السيادة الوطنيّة، ما يمنح السلطة شرعية جديدة ويقضي حتى على الفُرص المحدودة لإضعافها من الداخل. ومن أجل ذلك يتحول التركيز من العمل العسكري إلى الحرب النفسيّة والتأثير في الوعي. وأخيراً، تربط القراءة الإسرائيليّة بين الاضطرابات الداخليّة في إيران وبين قدرتها على دعم حلفائها الإقليميين. فالضغط الاقتصادي والشعبي يفرض على طهران إعادة ترتيب أولوياتها، ما قد يؤدي إلى تقليل الموارد المُخصصة للتمدد الخارجي. وهذا الواقع يُنظر إليه في «إسرائيل» على أنه فُرصة لإضعاف نفوذ إيران الإقليمي، سواء عبر استنزاف حلفائها مالياً، أو عبر استغلال انشغال القيادة الإيرانية بجهتها الداخلية، بما يتَعَكّس تاكلاً في صورتها الردعية وهيّتها الإقليميّة. (الখنادق، 10/1/2026، بتصريح).

6 - خاتمة:

تتأرجح المقاربة الإسرائيلية الأمريكية المعلنة تجاه التطورات في إيران، بين التعبير عنأمل مفرط في سقوط النظام، وتقدير واقعي بأن الأخير، رغم الأزمة التي يواجهها، لا يزال صامداً إزاءها، وربما يخرج منها أكثر تمسكاً وقوّة. ومنذ اندلاع الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية في حزيران 2025، لم يتوقف التفكير داخل الدوائر السياسية والأمنية الإسرائيلية والأمريكية عند حدود المواجهة العسكرية المباشرة، بل انتقل سريعاً إلى البحث فيما يمكن تسميته بـ«الحرب الثانية»، أي استثمار الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية والتوترات الداخلية بوصفها أدوات موازية لضعف إيران من الداخل. وقد تولّت الولايات المتحدة في هذا السياق إدارة جانب الحرب الاقتصادية عبر تشديد العقوبات، في محاولة لإحداث إنهاك تراكمي ينعكس على الاستقرار الاجتماعي السياسي (الخنادق، 2026/1/12)؛ وهذا ما عزّز السردية الرسمية الإيرانية القائلة إنَّ الحراك يتجاوز المطالب الشعبية إلى كونه جزءاً من استهداف العمق الإيراني، وتحويل الأزمات الداخلية إلى أوراق ضغط دولية. وارتبطت الاحتجاجات التي انطلقت ابتداءً علىخلفية غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، بشكل عضوي بالتلقيبات الحادة في أسعار الصرف، التي شهدت بدورها تنذيباً غير مسبوق، لم يكن نتاج عوامل اقتصادية طبيعية فحسب، بل ما يمكن وصفه بـ«حرب العملات» المنظمة، إذ أدت تطبيقات غير رسمية لتداول العملات، دوراً رئيساً في تضخيم الأزمة، وذلك عبر بثِّ أرقام وهمية ومضاربات لحظية خلقت حالة من الهلع المالي.

لكنَّ الضغط الاقتصادي لم يكن سوى «البيئة الحاضنة» التي انتظرها الخارج؛ فبعد أقلَّ من يومين على اندلاعها في «بازار» طهران، تمددت الاحتجاجات لتشمل المدن والأطراف، وتبدأ ملامح التدخل الخارجي تظهر بوضوح، وذلك عبر تبني خطاب تحريضي يهدف إلى تسييس المطالب. ومع اتساع رقعة الاحتجاج، بُرِزَ تحوُّل نوعي نحو «العسكرة» وـ«العنف المنظم»، وفق ما دلت عليه ثلاثة مؤشرات جوهرية:

أولاً، التسلُّل الجغرافي والنوعي: بدأت الاحتجاجات المسلحة في مناطق غرب إيران (كردستان وإيلام)، حيث تسللت مجموعات مُدرّبة استهدفت بشكل مباشر البنى التحتية الاقتصادية والمرافق السيادية. ثانياً، الاحتراقية والعمل الليلي: لوحظ تنظيم عالٍ في اختيار الأهداف ونوعية الأسلحة المستخدمة، مع اعتماد شبه كامل على آليات العمل الليلي لتجنُّب الرصد؛ وهو ما يعكس وجود تدريب مُسبق.

ثالثاً، تفعيل الخلايا النائمة: عبر أذرع محلية، من مثل المعارضـة الكردية المسلحة، ومنظمة «خلق»، وتنظيم «جيش العدل»، واستغلال ثغرة تراجع العملـة لإعادة تفعيل هذه الورقة في سياق مختلف.

وعلى هذه الخلفـية، انتهـجت إيران مسـارـين مـتوازـين: الأول، المسـار الاقتصادي، حيث شـرعت الحكومة بـتنفيذ إصلاحـات حـساسـة لـثـبـيت سـعـر الـصـرـفـ، وـمـنـعـ استـنـازـفـ المـوارـدـ الحـكـوـمـيـةـ التيـ تعـتمـدـ عـلـىـ العـائـدـاتـ الـنـفـطـيـةـ، وـقـطـعـ الطـرـيقـ عـلـىـ المـضـارـبـيـنـ الـمـالـيـيـنـ الـذـيـنـ يـسـعـونـ إـلـىـ هـرـزـ الـاسـتـقـرـارـ عـبـرـ التـطـبـيـقـاتـ غـيرـ الرـسـمـيـةـ؛ كـمـاـ أـنـهـ قـرـرـتـ إـعادـةـ تـوزـيعـ عـائـدـاتـ الـوـفـرـ الـمـالـيـ (ـبـالـغاـةـ 10ـ مـلـيـارـاتـ دـولـارـ)ـ لـخـطـةـ رـفـعـ الدـعـمـ وـتـقـديـمـهاـ مـباـشـةـ إـلـىـ 85ـ مـلـيـونـ إـيرـانـيـ، عـلـىـ مـدـىـ عـدـّـ أـشـهـرـ. أـمـاـ المسـارـ الثـانـيـ، فـأـخـذـ طـابـعـاـ أـمـنـيـاـ، فـيـ ظـلـ تـعـاملـ الـأـجـهـزةـ الـأـمـنـيـةـ بـحـزمـ بـالـغـ معـ ماـ تـرـىـ أـنـهـ تـهـدـيدـ مـسـلحـ، وـاتـخـاذـهـ قـرـارـاـ قـاضـيـاـ بـأنـ حـمـاـيـةـ الـأـمـنـ الـقـومـيـ منـ خـلاـيـاـ «ـالـمـوسـادـ»ـ تـقـوـقـ أـيـ اعتـبارـ آخرـ.